

الاصل بالمال حيث كان ضامنا بالاذن ما لم يسله فلو دفع له الاصل ذلك  
 من غير مطالبة بملكه ولزمه رده ومما نه ان تلف كالمقوض بشرط فاسد  
 فلو قال له ارض به ما ضمنته عنى كان وكيلها والمال في يده امانة ولو ابراه  
 الضامن الاصل وصالح عا سفير فيها اورهته الاصل شيئا مما ضمنته  
 او اقامه كمثل الرجوع اذ لم يشك للضامن حق مجرد الضمان ولو شرط  
 الضامن حال الضمان ان ارضه الاصل شيئا او يقيم له به ضامنا فلو افسد  
 الشرط وللضامن بعد ادايه من ماله ولم يقصد الا اذ عن غير جهة الضمان  
 كما اذاه السياق **الرجوع على الاصل ان وجد اذنه في الضمان والاذن**  
 لصره ماله لغرض العرابة اذنه اما لو ادى من ماله العارفين فلا رجوع له كما  
 ذكره في قسم الصدقات خلافا للمقولي وكذا لو ضمن سيده ماله ادى بعد  
 عتقه او على مكانه باذنه واذا بعد تبيزه او ضمن فخرج عن اصله صدق  
 زوجته باذنه ثم طرأ عساره بحيث وجب اعفاؤه قبل الدعوى وانتمت  
 الزوجه من تسلم نفسها حتى تقبل لصداقها او اذاه الضامن فلا رجوع  
 وان ايسر المضمون وكذا لو ضمنه عنه عند وجوب الاعفاق باذنه ثم  
 ادى اذنه وضامن بالاذن الا اذاه ورجوع **وان ائتمنى اذنه فيهما**  
 اي الضمان والاذن **فلا رجوع له** لانه متبرع وشمل ما لو اذنه له المديون  
 في اذنيه فضمنه وادى عن جهة الضمان وما لو قال له اذنى ما ضمنته  
 ليرجع به على وادى لاعتنه الا اذنه **فان اذنه في الضمان فقط**  
 اى دون الاذن لم يضمنه عنه **رجوع في الامع** لان الضمان هو الاصل والاذن  
 فيه اذن فيما تروى عليه والذات في الرجوع لا تستلزم الا اذنه في الاذن ما لو  
 نهى بعد الضمان في فلان تبيره او قبله او تفصل عن الاذن كان رجوعا عنه  
 والافسده قاله الاسنوي وقد لا يرجع بان ائتمنى الضمان فثبت  
 عليه بالبدنة مع اذنه الاصيل له فيها فكذلك بما لا نهى بتكديهما صار مطلقا  
 بزعمه والمطلوب لا يرجع عن شرط المده وهو هنا المستحق **والعكس في**  
**الامع** بان ضمن بغير اذنه وادى باذنه لان وجوب الاذنه سببه الضمان  
 ولم ياذنه نعم ان اذنه في الاذنه بشرط الرجوع رجوعا وحيث  
 ثبت الرجوع فحكه حكم القرض حتى يرد في المتقوم مثله صورة كما قاله  
 الكشاف الحسيني والذات في الرجوع لا تستلزم الا اذنه عن الاصيل باذنه  
**ولو اذنى مكسرا عن صحاح او صلح عن ما يضمنه شره فيمنه حصى**  
**فلا ارجوع له** لان الرجوع الامع من اذنه الذي يذله اما المتداول الذي  
 به المسامحة فهو بان على الاصيل ما لم يقصد الدارين مسامحة به ايضا

قال شراح التعيين والوجه براءة الاصل منه ايضا انه لو سامح هنا بقدر  
 وانما اخذ به لان الكفر يخرج بما ذكره عن مكسور صحيح وعن عشرين  
 بنويوت يضمنه خمسون فلا يرجع الا بالاصل وتخلصه برفع ما قبل الاذن  
 مما اذاه والمدى وبالصلح ما لو باعه بما يه ثم وقع تقاضى فيرجع بالماضية  
 فتلحقا وكذا لو باعه الثوب بما ضمنه على الاجم ولا ينافى في هذا امر في الصلح  
 لان الغالب فيه المسامحة بتبرك بعض الحق وعدمه مقابل المصلح به  
 لجميع المصلح عنه فيرجع بالاذن وفي البيع المسامحة ويقابله جميع الثمن  
 بجميع المبيع عن غير تقصير لشيء منها فرفع بالثمن فاذا دفع ما بقا لا يملك  
 ايضا ولو صالح من المدين على بعضه او ادى بعضه او ابرأ من الباقي فرفع  
 بما ادى ويرى فيها وكذا الاصيل لكن في صورة الصلح لا يقع عن اصل  
 الدين مع ان لفظه من حيث هو لا بالنظر في حريه بعد نشره فتناعه  
 المستحق بالقليل عن الكثير دون صورة الابراء هنا ما وقع للضامن  
 عن الوثيقة وان اصل الدين ولو ضمن لغيره على سلوتم فصالحا على حريه  
 لم يرجع لتعلقها بالمسلم ولا قيمة لغيره عنده ولو ابرأ المحتال للضامن لم  
 يرجع فيها بغير خلافا للحلالا البلقين لانه لم يبرأ شيئا ومما يابى الاصح  
 يرجع بالصلح والمال به حصول براءة الذمة والتقصان جرى من المال  
 مسامحة للضامن **ومن اذنى دين غيره** وليس باذنه **بلاصلح ولا**  
**اذن فلا رجوع له** لانه خلاص ما لو ابرأ بمضطر لانه يلزمه اطلعاه  
 مع ترغيب الناس في ذلك اما الاب والجد اذا اذى دين مجوره ارضته  
 دينه الرجوع فانه يرجع كما قاله الفقهاء وعنه **وان اذنه في الاذنه بشرط**  
**الرجوع رجوع عليه** وفاء بالشرط **وكذا ان اذنه له اذنا مطلقا** عن شرط  
 الرجوع فادى لا يقصد التبرع فيما يظهر **في الاصح** كما لو قال اعلف دابتي وان  
 لم يشترط الرجوع ويفارق ما لو قال اطعمي شعفا بجران المسامحة في شله  
 ومن ثم لا حرة في نحو غسل ثوبه لان المسامحة في المنافع اكثر منها في الامان  
 وقول القاضى لو قال لشريكه اواضني عمرا دارى اواذ دين فلان على ان  
 يرجع على لغيره يرجع عليه اذ لا يلزمه عمارة داره واذا اذى دين غيره بخلاف  
 اقض ديني وانفق على ترويضى وعبدى انتهى ضعيف بالنسبة لشقه الاول  
 لما عرفت اذ اطلب لتريضه من شرط الرجوع هنا وفي نظيره رجوع وفارقه  
 سخاوة ديني واعلف دابتي بوجوبها عليه فكيف الاذن فيها ولا يشترط  
 الرجوع والحق بذلك فلا الاصيل لانه اعتوا وجوب السبق في تحصيله لم  
 يمتنوا به في غيره قاله القاضى ايضا ولو قال انفق على امرأتى ما تحتججه